المقدمة:

تأتي أهمية هذه الدورة التدريبية من الحاجة الملحة لتطبيق أحدث المنهجيات والممارسات في صياغة العقود، حيث ترتبط العقود ارتباطاً وثيقاً بالحقوق والالتزامات التي تتضمنها، وتؤثر بشكل مباشر على العلاقات القانونية والتجارية التي تنشأ يومياً في الحياة العملية.

إن الصياغة السليمة للعقود تساهم في الحد من النزاعات والدعاوى القضائية التي تُرفع أمام المحاكم، وكذلك تقليل الأضرار والخسائر التي قد تنجم عن ضعف الصياغة أو الأخطاء القانونية. لذلك، لا تقتصر صياغة العقود على الجوانب الشكلية المتعلقة بضبط المصطلحات والعبارات، وإنما تمتد لتشمل مراجعة شاملة لبنود العقود وإجراءاتها المسبقة، مع التركيز على التحقق من مطابقتها لأحكام القانون وتطهيرها من أية مخالفات قد تؤثر على صحة العقد أو تنفيذه من الناحية القانونية.

تشتمل عملية الصياغة على فحص دقيق لمشروع العقد، مراجعة الإجراءات التي تسبق إبرامه، ومراعاة كافة الجوانب القانونية لضمان صحة البنود وسلامة تنفيذها، ما يضمن عدم وقوع أخطاء قد تعرقل سير العقد أو تعرضه للطعن القانوني.

الفئات المستهدفة:

القانونيون المختصون بإبرام العقود بين الجهات الحكومية والشركات.

أعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة.

العاملون في جهات تقديم المشورة والنصح القانونية للمؤسسات والهيئات.

أعضاء إدارات العقود المختصون بمتابعة طرح المناقصات والعقود.

العاملون في إدارات المشتريات والاحتياجات وإدارة الموارد.

أعضاء لجان تقييم العطاءات وتحليل المناقصات.

المختصون بالإشراف على تنفيذ العقود وإدارة المشروعات.

المختصون بالقضايا القانونية والدعاوى القضائية المتعلقة بالعقود.

مدراء الإدارات القانونية وإدارات العقود في مختلف الجهات.

المحامون والقانونيون العاملون في مجال العقود المحلية والدولية وفض المنازعات الناشئة عنها.

القانونيون المختصون بالتشريع وإدارة العقود في وزارات العدل والهيئات الأخرى.

كل من يرغب في تطوير مهاراته وخبراته في مجال إدارة العقود وصياغتها القانونية.

الأهداف التدريبية:

بنهاية هذا البرنامج التدريبي، سيكون المشاركون قادرين على:

اكتساب المهارات العملية اللازمة لمراجعة صياغة العقود، مع التركيز على اختيار الألفاظ والتراكيب والمصطلحات الدقيقة، وتنظيم الفقرات وترتيبها بشكل يعكس المعنى القانوني المقصود.

إعداد قوالب عقود متوافقة مع القوانين الدولية، باستخدام تقنيات مستمدة من النظم القانونية المختلفة، لتكون صالحة للاستخدام في التعاملات الدولية.

تطوير مهارات اختيار الألفاظ المناسبة التي تعبر بدقة عن المحتوى والمعنى المراد في العقود الدولية.

فهم أساسيات الصياغة القانونية للعقود، بما يشمل تركيب الجمل القانونية ومراجعتها لضمان دقتها ووضوحها.

تنمية المهارات اللازمة لوضع صياغات تقلل من فرص نشوب المنازعات، وتحقيق عقود محكمة من حيث الألفاظ والمضمون.

دراسة الاستخدامات المختلفة للصياغات القانونية، مع تقييم مزايا وعيوب كل صياغة من الناحية القانونية والعملية.

اكتساب القدرة على إعداد عقود قانونية متكاملة ومُحكمة تناسب مختلف أنواع العقود.

تعلم كيفية تقييم ومراجعة الصياغة النهائية للعقود والوثائق القانونية ذات الصلة.

تطبيق المهارات المكتسبة في التدريبات العملية حول كيفية صياغة العقود بشكل فعال.

الكفاءات المستهدفة:

فهم الأسس والضوابط الدولية لصياغة العقود، مع الاتجاه نحو التدويل والتنميط في النظم التعاقدية.

الإلمام بالنظم التعاقدية التقليدية والمعاصرة، وطرق استخدامها في صياغة العقود.

إتقان المبادئ الأساسية لصياغة العقود القانونية.

التعرف على بنود الإخلال بالعقد وقواعد صياغتها لضمان الحماية القانونية للطرفين.

محتوى الدورة:

الوحدة الأولى: الأسس والضوابط الدولية للعقود (الاتجاه نحو التدويل والتنميط)

الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة بوضع معايير العقود الدولية.

أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) ودورها في توحيد القواعد القانونية.

توصيات المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) وأهميتها في العقود الدولية.

قواعد منظمة فيديك (FIDIC) المستخدمة في عقود البناء والمشروعات الدولية.

الأعراف الدولية ودور غرفة التجارة الدولية في وضع قواعد الانكوتيرمز (Incoterms 1990).

الوحدة الثانية: النظم التعاقدية التقليدية والمعاصرة

الأركان الأساسية والعناصر الجوهرية في العقود، والشروط الثانوية المساندة لها.

الاتجاه الحديث في تبني قوالب العقود القياسية لتوحيد الممارسات التعاقدية.

دراسة نظام العقود النموذجية (The Model Contracts).

التعرف على عقود الإذعان الدولية (Contracts of Adhesion) ومخاطرها.

تحليل الشروط الصريحة والضمنية، والضمانات والتعهدات المرتبطة بالعقد.

الوحدة الثالثة: المبادئ الأساسية لصياغة العقود

التخصص في صياغة العقود القانونية وأهميته في الدقة والوضوح.

تحديد الأهداف من عملية الصياغة لضمان تحقيق المقاصد القانونية والتجارية.

أنظمة الكتابة القانونية التي تحكم صياغة العقود.

تنظيم العقد وترابط أجزائه وارتباط الشكل بالمضمون في توصيل المعنى بدقة.

أهمية سهولة الاستخدام وسهولة الفهم في صياغة الوثائق التعاقدية.

الوحدة الرابعة: بنود الإخلال وقواعد صياغتها

مفهوم الإخلال العقدي وأنواعه وتأثيره على صحة العقد وتنفيذه.

التمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل العناية (Diligence).

مفهوم التنفيذ التام والتنفيذ الجوهري في العقود.

دراسة اتفاقات تعديل المسؤولية وكيفية صياغتها.

قواعد فسخ العقد وخيارات الفسخ بناءً على تخفيف الأضرار (Mitigation).

تقنيات تنقيح الصياغة العقدية لتفادي النزاعات وتحقيق التنفيذ الأمثل.